سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة

ثانياً: قراءة نقدية لتعريفات العولمة

ثالثاً: نحو تعريف أشمل للعولمة

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة

العولمة هي واحدة من بين عدة كلمات عربية جرى طرحها للكلمة الإنجليزية *Globalization* والكلمة الفرنسية *Mondialisation*، وهي الكوكبة، الكونية، الشمولية، التدويل، وكلها أسماء لظاهرة واحدة، ولفظ العولمة هو الأكثر شيوعاً في هذه الفترة.

- **العولمة:** هي في اللسان العربي من «العالم» ويتصل بها فعل «عولم» على صيغة «فوعل» وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، ويُلاحَظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل[١]، والعولمة في معناها اللغوي تعني «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله»[٢]، كما يرتبط معناها «بالانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني»[٣].
- **الكوكبة:** فهي تشير إلى «عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض»[٤]، وهو مصطلح فضّل استعماله «إسماعيل صبري عبد الله» مشيراً إلى فعل «كوكب» في اللسان العربي، «فالاسم الإنجليزي مشتق من *Globe* بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية، الكوكب الذي نعيش على سطحه

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٦٢.

(٢) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشرة أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.

(٣) عبد الإله بلقزيز، «عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.

(٤) محمد السيد سعيد، «الوطنية الاقتصادية في عصر الكوكبة»، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ع ٤٥٤، سبتمبر ١٩٩٦، ص: ٣٠.

(...) وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة»[1]، كما يَعتبر العولمة «كلمة مضلِّلة لأنها توحي بأننا شركاء في الخير (...) وهذا المعنى مضلِّل تماماً؛ لأن نتائج الظاهرة التي ندرسها هي أن الفقراء يزيدون فقراً وعدداً وأن الأثرياء يزيدون ثراءً ويقلُّون عدداً»[2].

- **الكونية:** أول من أطلقه معرفياً العالم الكندي «مارشال ماك لوهان» عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم «القرية الكونية»[3]، جاعلاً من العالم مجرّد قرية واحدة لجميع سكان الأرض.
- **الشمولية:** هذا المصطلح «يجد أصله في الأدبيات المخصّصة للشركات المتعددة الجنسيات»[4] التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في أسواق المال والخدمات.
- **التدويل:** ظهر بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث «بدأ التبادل ينتقل من مرحلة قطرية أو إقليمية (بين بعض الشركات أو الدول) إلى مرحلة التدويل (ليشمل جميع الدول)»[5]؛ بسبب ازدهار التجارة الدولية، وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ثانياً: قراءة نقدية لتعريفات العولمة

يمكن القول أن صياغة تعريف محدّد، جامع، مانع... تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تعدُّد تعريفاتها، والتي تتأثّر أساساً بانحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً، وفي هذا الإطار يمكن رصد مجموعة من التعاريف؛ إلا أن سلامة أيّ تعريف لا تعتمد على ما قاله هذا الباحث أو ذاك؛

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ٥.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «كلمة العولمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، جهاد للنشر والتوزيع، ط١ ، مصر، ١٩٩٩، ص: ٤٣.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(4) ROBERT BOYER et al, *Mondialisation au- delà des mythes*, Casbah édition, Alger, 1997, p. 15.

(٥) س. الماندو أ. وينبرغر، «قرية عالمية أم حرب أمم»، مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة، دار مارينور، الجزائر، ع٤، د. ت، ص: ١٥٥.

وإنما على مدى انسجام هذا التعريف مع الوقائع التاريخية والوقائع الراهنة.

١. العولمة حسب الأدبيات الغربية: «هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات»[١].

إن هذا التعريف يقف موقفاً محايداً من طبيعة هذا الارتباط المتبادل سواء كان ناشئاً عن علاقة متكافئة أم غير متكافئة، ومن كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات.

٢. العولمة حسب صندوق النقد الدولي: في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي (مايو ١٩٩٧) هي: «التواكل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوُّع المبادلات العابرة للحدود والخدمات ورؤوس الأموال، مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا».

إن هذا التعريف يبيِّن مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها البعض، والعولمة بهذا المفهوم اشتدّت وتيرتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما يشير إلى التطورات التقنية الحديثة والمتسارعة.

٣. العولمة حسب برهان غليون: «هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحَّداً أو نازعاً للتوحّد، ولكن الوحدة هنا لا يُعنى بها التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري؛ ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثُّر المتبادلين»[٢].

إن هذا التعريف يربط مفهوم العولمة بمفهوم «الاعتماد المتبادل»؛ من خلال التفاعل بين اقتصادات الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ حيث تتجه المجتمعات نحو التجانس الذي يرتبط بالتطور المتسارع للتكنولوجيا، لكن هل يمكن أن

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٥.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة والعرب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢١، (٠٧/١٩٩٧)، ص: ٢٨.

يكون اعتماداً متبادلاً بين طرف قوي وآخر ضعيف!؟

٤. العولمة حسب السيد ياسين: هي «سهولة حركة الناس، المعلومات، السلع [والخدمات ورؤوس الأموال]، بين الدول على النطاق الكوني»[١].

إن هذا التعريف يطرح جملة من التساؤلات حول إمكانية تحقيق هذه السهولة في حركة السلع؛ إذا كانت أسواق العالم تُفتح لمنتجات الدول المتقدمة وتُغلق أمام منتجات الدول النامية، وحول سهولة حركة الناس إذا كانت هذه الحركة مقيّدة في البلدان الصناعية بسبب تفاقم نسب البطالة فيها، وحول سهولة حركة المعلومات إذا كان هناك من يسيطر على محتواها فيرسل منها ما يريد ...

٥. العولمة حسب محمد الأطرش: هي «اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية؛ مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الإنحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية القوميات»[٢].

إن هذا التعريف يركّز على النواحي الاقتصادية؛ حيث يختلف مفهوم العولمة مع مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير يركّز على العلاقات بين الدول ذات السيادة، وقد تكون هذه العلاقات منفتحة في حقول التجارة والاستثمار ولكن يبقى للدولة دور في إدارة اقتصادها، فبينما تشكّل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي؛ فإن الشركات المتعددة الجنسيات تشكّل محوراً مركزياً في مفهوم العولمة، وفي هذا الصدد تثار المناقشة حول دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية.

٦. العولمة حسب صادق جلال العظم: هي «رسملة العالم على مستوى العمق (...) فهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة

---

(١) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٧.

(٢) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٢.

دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»[1].

إن هذا التعريف يبيِّن علاقة العولمة بالنظام الرأسمالي العالمي «الرأسمالية العالمية» فهي تمثِّل مرحلة تاريخية متطورة من الرأسمالية، وتعبِّر عن الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية وعدم التكافؤ.

٧. العولمة حسب سمير أمين: هي «بداية مرحلة تاريخية انطلقت خلال الأعوام (١٩٨٩-١٩٩١)، من خلال الإخفاق التام المزدوج لطموحات أنظمة وبلدان الشرق المسماة بـ«الإشتراكية» وأنظمة وبلدان الجنوب المسماة بـ«الإستقلالية الوطنية»، مختتمة عهد الحياد الإيجابي الذي عاش ثلاثين عاماً للفترة (١٩٥٥-١٩٨٥)، ويتوالد اليوم عهد جديد هو «عهد السوق» الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم (أي العولمة)»[2].

إن هذا التعريف يركِّز على النواحي السياسية، ويضع الظاهرة في سياقها التاريخي؛ إذ تعود بدايتها إلى انهيار المعسكر الاشتراكي، لكن هناك إشارات من قبل بعض الباحثين أن العولمة قديمة، كما يشير هذا التعريف إلى مرحلة تعميم الاقتصاد الحر.

٨. العولمة حسب محمد إبراهيم مبروك: هي: «تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي وتعاظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي، وعلى ذلك فإن العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتساع قدرتها على فرض هذا النمط على الشعوب، وليس على أساس كونها واقعاً فعلياً يحيط بالشعوب والبلدان»[3].

إن هذا التعريف يبيِّن أن العولمة مفروضة بهدف تعميم نموذج الاستهلاك الغربي نتيجة انتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، فالعولمة لا تكتسب عالميتها

(١) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٨.
(٢) سيار الجميل، «العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية..»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢١٧، (١٩٩٧/٣)، ص: ٥٣.
(٣) محمد إبراهيم مبروك، «الإسلام والعولمة»، في الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٠١.

من الواقع؛ لأن العالمية تعني أن هناك حضارات متعدِّدة ومتميزة، لكل منها خصوصياتها.

٩. العولمة حسب إسماعيل صبري عبد الله: هي: «أهم ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك دون اعتداد بذلك بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء خالص لوطن محدّد أو لدولة معيّنة ودون إجراءات حكومية»[١].

إن هذا التعريف يحاول إبراز المفهوم الشامل للعولمة الذي يحيط بالجوانب جميعها، ويتضح أن دور الدولة ووظائفها؛ بل ووجودها ذاته محلّ تساؤل جدّي في إطار ظاهرة العولمة؛ حيث لم يعد للحدود الجغرافية أهمية تُذكر، وأصبح الانتماء للعالم ككل.

ثالثاً: نحو تعريف أشمل للعولمة

إن المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور ولم يستقر بعد، نظراً لصعوبة الوصول إلى تعريف محدّد جامع مانع...؛ ومع ذلك سنحاول صياغة تعريف للعولمة يتضمن وجهة نظرنا، فنقول:

إن «العولمة المطروحة» -المعلنة- هي زيادة الحركية العالمية في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل والأفكار والمعلومات عبر الحدود القومية؛ بهدف اندماج الاقتصادات في سوق عالمية واحدة، تحت شعار: «الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وتقارب المسافات في القرية الكونية»؛ الشيء الذي يوهم أن مصالح الدول المتقدمة والمتخلفة أصبحت متوافقة...!!

أما «العولمة الحقيقية» - الخفية - فهي عملية مقنّنة، يراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية، وتصديرها بصبغة عالمية بهدف انفتاح الأسواق المحلية، وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية؛

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «كلمة العولمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٣.

حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة، تحت غطاء «سوق المنافسة غير المتكافئة، وهيمنة ثقافة الأقوى»؛ الشيء الذي يعني مضاعفة فرص الأطراف القوية التي تسيطر على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية...